

إصلاح المؤسسات العسكرية الوطنية في مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة الحالتين البوسنية واللبنانية.

ليث مزاحم خضير كاظم العبدويس

أستاذ مدرس مساعد بكلية العلوم السياسية

جامعة الموصل-العراق

ملخص:

تستعرض هذه الدراسة مواطن النجاح والخلل في تجارب إعادة بناء الجيوش الوطنية والمؤسسات الأمنية لدولتين عانتا من حروب أهلية دموية لفترات متباينة ولأسباب مختلفة (البوسنة، لبنان)، وتُحاول تسليط الضوء على المسارات السلمية التي قادت للصلح الاجتماعي، والعراقيل والمعوقات التي صادفتها، وطبيعة التغيير الذي لحق بالبنية الدفاعية لهذه البلدان بعد استتباب السلم، مع عقد مقارنات سريعة للمحطات الرئيسة في تلك التجارب.

الكلمات الدالة:

إصلاح؛ مؤسسة عسكرية؛ مجتمع ما بعد النزاع.

Résumé :

Cette contribution tente d'exposer, sur une base comparative, les succès et les échecs dans l'expérience de reconstruction des armées nationales et des institutions de sécurité de deux pays victimes de guerres civiles meurtrières, à des périodes différentes et pour des raisons distinctes : Bosnie et Liban. Il s'agit de jeter la lumière sur les voies pacifiques empruntées pour conduire à l'harmonie sociale ainsi que les difficultés et obstacles affrontés et surtout la nature du changement de la structure de défense après le retour à la paix.

Mots-Clefs:

Réforme, Institution militaire, société post-conflit.

Summary:

This study is trying to show both: success and failure points in rebuilding experiments of national armies and associated security institutions for two countries that suffered from bloody civil wars for a varying periods and different causes (Bosnia and Lebanon), and trying to focus a light on the peaceful paths that led to social harmony, difficulties and obstacles, and the nature of change in defense structure which occurred after peace stability, and making a quick comparisons between the main stages of these experiments.

Key Words:

Reformation; Military Institution; post-conflict society.

مقدمة

لعلّ من الحقائق الراسخة أنّ الصراعات الداخليّة والحروب الأهليّة عادةً ما تقود إلى تفسّخٍ تدريجيٍّ -بدرجاتٍ متفاوتةٍ- لأنسجة السياسيّة والبنى الاقتصاديّة والهياكل العسكريّة وشبكات التعايش والوئام الوطني للدول التي تكتوي بنيران تلك الأزمات، وبعيداً عن التنوع الواسع لمصادر النزاعات الأهليّة والظروف والعوامل التي تدفع باتجاه الصدام المُجمعي والنتائج والآثار التي تُخلفها، فإنّ مرحلة السلام وبيئات ما بعد النزاع كثيراً ما تشهد منحىً عاماً للاهتمام بترميم وإعادة بناء وإصلاح المؤسسة العسكريّة -التي عادةً ما تكون قد تورّطت مُسبقاً في مُضاعفات الحرب- بوصفها المؤسسة المُحتكرة لأدوات العنف والقسر السلطوي والضامنة لاستقرار المُجتمع وأمنه، عبر اعتماد آليات تصحيح وكبح وتطهير ومُراجعة للعقيدة الدفاعيّة والنفوذ العسكري والعلاقة القائمة بين الجيش والكيانات الأمنيّة الأخرى من جانب، والمُجتمع المدني من جانب آخر.

إشكاليّة الدراسة:

في سياق العمليّة السلميّة التي انتهت إلى إقرار الأطراف المُتحاربة بالتفاوض، تتمحور إشكاليّة البحث في التساؤل حول الآليات والوسائل والأدوات التي ينبغي اعتمادها حين الشروع بإصلاح وترميم وإعادة بناء المؤسسة العسكريّة لمُجتمعاتٍ خارجة لتوّها من صراعات أهليّة.

فرضيّة الدراسة:

تذهب هذه الدراسة إلى القول بوجود نسقٍ عام يحكم تجارب إعادة بناء وإصلاح المؤسسات العسكريّة لدول ما بعد النزاع الأهلي، وهو نسق يرتكز على الاحتكام للمرجعيّة الديمقراطيّة الليبراليّة

كإطارٍ تفاوضي، والتنازلات المتبادلة، وخفض التسلح الثنائي، والتسريح الرشيد للعناصر المُقاتلة، والمُعالجة الواعية لتبعات النزاع عبر آليات تعويضية.

منهجية الدراسة:

استُخدم المنهج التاريخي لأهميته البالغة في عرض الخطوط الزمنية للصراعات مدار البحث، وتطور العملية السلمية، ومراحل انجاز الإصلاح الدفاعي، كما استُعين بالمنهج الوصفي لسرد تفاصيل الظواهر المدروسة، فضلاً عن المنهج المُقارن لرصد أوجه الشبه والتماثل وبيان مواضع النجاح والاختلاف للنماذج الثلاثة.

هيكلية الدراسة:

اعتمد الباحث تقسيماً ثلاثياً لمحاور الدراسة، بحيث يُحيط المبحث الواحد بخلفيات الصراع ومجريات التفاوض والاتفاق لكل أنموذجٍ من النماذج موضع الدراسة، لينتهي إلى ما تحقّق فعلياً من ترميم للبنية الأمنية والعسكرية، وما أغفله أو فشل في تناوله من إصلاح، مع أفراد مبحثٍ تقويمي للمقارنة بين التجريبتين.

المبحث الأول: مدخل نظري وإطار تعريفي:

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح:

اشتُقَّ تعبير (الإصلاح) من الفعل الثلاثي (صَلَحَ)، وتذهب جمهرة المعاجم اللغوية العربية إلى اختزال معنى الإصلاح بنقيضه، أي بكونه مُقابلاً للإفساد، والإصلاح تبعاً لذلك هو: إزالة الفساد، وأصلح بينهما: أزال ما بينهما من عداوةٍ وشقاق، ويُقاربه (الصلاح) الذي يدلُّ على الاستقامة والسلامة من العيوب⁽¹⁾، ويُلاحظ التلازم اللغوي بين الصلاح والفساد، نظراً للتزامن والاقتران بين الاثنين منذ فجر الخليقة⁽²⁾، والإصلاح هو مصدر (أصْلَحَ) الدال على التقويم والتغيير والتحسين، فيقال: إصلاح ديني، وزراعي، واجتماعي، ... الخ⁽³⁾.

وفي الإنكليزية (وقريباً من ذلك في الفرنسية)، تدلُّ كلمة (Repair) إلى عملٍ أو نشاط ما يترتب عليه تحسُّنٌ في الظروف، أو تغيير ملموس باتجاه الأحسن، سواءً في الأخلاق أم السياسات أم العادات أم الوسائل⁽⁴⁾، أو هو عملية تعديل الأداء الوظيفي سيء النسق، أو هو القيام بتعديل النُظم الفاسدة دون تغيير جوهري في البناء⁽⁵⁾، وفي هذه المعاني، تلتقي اللغات الأجنبية مع العربية في قصد اللفظ ومعناه الذي يقتصر هنا على تنقية الشيء مما شابه من فساد وإعادته إلى حالته الأولى، بينما ينطوي لفظ إعادة البناء (Reform) على دلالات أكثر إيجابية عبر إعطاء الشيء صورة جديدة ووضعاً أفضل من واقعه الأصلي⁽⁶⁾.

(1) المُعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1980، ص368.

(2) عبد الله بلقزيز، الخطاب الإصلاحية في المغرب، دار المنتخب، بيروت، 1997، ص15.

(3) احمد مختار عمر، مُعجم اللغة العربية المعاصرة، مج1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص ص1312-1313.

(4) لبنى سمير بابوق، وضع المرأة في المبادرات الدولية للإصلاح في الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص19.

(5) Oxford dictionary, 4th edition, oxford press, London, 1950, P1048.

(6) محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص19.

أما اصطلاحاً، فقد ذهب (الكيالي) إلى أنّ الإصلاح هو "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأصلها"، فهو -خلافاً للثورة- لا يرمي سوى إلى تحسين النظام السياسي والاجتماعي القائم دون تعديل أسس هذا النظام⁽¹⁾، وهذا التعريف ينتهي إلى اعتبار الإصلاح عملية تتم داخل النظام، ووفقاً لألياته ودون التعرّض لأسسه تقادياً لانفجار الوضع، فهو إجراء استباقي يُبادر النظام لاتخاذهِ تجنباً لثورة قد تُزعزع ركائزه.

لكنّ هذا المفهوم الاحتوائي سرعان ما انحسر لتحلّ محلّه رؤية مُعاصرة تنظر للإصلاح بوصفه تغيير جذري أو تدريجي في أنماط وسلوكيات قائمة خلال فترة زمنية مُحدّدة ضمن جماعة بشرية⁽²⁾، ويرى (صموئيل هنتنغتون) أنّ الإصلاح هو تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدّى العائلة والقرية والقبيلة ليصل للجميع، وعلمنة الحياة العامة وعقلانية بُنى السُلطة وتعزيز التنظيمات المُتخصّصة وظيفياً واستبدال مقاييس المُحابة بمعايير الكفاءة، وتوزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والمعنوية⁽³⁾.

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسة:

انحدر لفظ (المؤسسة) في اللغة العربية من الجذر (أَسَّ-أَسَسَ)، أي: وَصَعَ مبتدئاً لشيءٍ ما، و(الأساس): أصل البناء، و(أَسَسَتْ) داراً، أي: بنيت حدودها ورفعت من قواعدها، و(أُسُّ) الإنسان: أصله⁽⁴⁾.

ويُمكن اعتبار المؤسسة (institution) مفهوماً حديثاً نسبياً، يراد به الجماعة الإنسانية التي يسود بين أفرادها قدرٌ كبيرٌ من التضافر والتعاون لتحقيق غايات واضحة وأهداف مشتركة متفق

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص206.

(2) رضوان محمود المجالي، الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، مجلة شؤون عربية، العدد(135)، القاهرة، خريف 2008، ص160.

(3) عماد صلاح عبدالرزاق، مرجع سابق، ص44.

(4) ابن منظور، مُعجم لسان العرب، تحقيق: عبدالله علي الكبير وآخرون، المجلد الأول، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص78-79.

عليها بين الأعضاء المكونين لها، وغالباً ما تكون المعايير الضابطة للمهام والأدوار المنوطة بالأعضاء موضوعية تماماً لا تختلف باختلاف الأشخاص الذين يقومون بهذه المهام، إنما يختلف هؤلاء باختلاف مهاراتهم وقدراتهم على أداء هذه المهام.

وعادةً ما تكون المؤسسة وليدة حاجة، او ابنة فكرة، او نتاج إرادة إنسانية، لكنها ما تلبث أن تكتسب شخصية تضعها فوق إرادة مؤسسيها وتبقيها بعد زوالهم، فالدولة -باعتبارها مؤسسة المؤسسات- تستمر في الوجود حتى بعد فناء مؤسسيها⁽¹⁾، وبذلك تتميز المؤسسة عن غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي في قدرتها على الاستقلال والتميز عن العناصر التي شكلتها-تشكلت منها، بحيث أنها تُضيف إلى تلك العناصر شيئاً جديداً لم يكن موجوداً لديها من قبل⁽²⁾.

تعريف المؤسسة:

عرّف كل من (فوكوني وموس (Mauss & Fauconet) المؤسسة على أنها "مجموع من الأعمال او الأفكار المُشكلة قبلاً، يجدها الأفراد أمامهم وهي تُفرض عليهم إلى هذا الحد أو ذاك"⁽³⁾، فهي على هذا النحو، تقترب كثيراً من معنى (الثقافة) بحسب (دوركهايم).

وذهب (تشارلز كولي وديفز) إلى أنّ المؤسسة هي "مجموعة مقاييس مُعقدة تعتمد على المُجتمعات في مواجهة حاجاتها الأساسية بطريقة نظامية وعقلية"، والمؤسسات بحسب (ديفز) تكون على خمسة أنواع تبعاً للوظائف التي تُقدّمها للمجتمع، فهناك المؤسسات الدينية والاقتصادية والعائلية والسياسية والعسكرية⁽⁴⁾.

(1) محمد الهلالي وعزيز لزرق، الدولة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2011، ص ص10-11.

(2) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج6، مرجع سابق، ص446.

(3) موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ت: جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص16.

(4) عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم الاجتماع، الجزائر، 2009، ص19.

وتُعرّف المؤسسة في علم الاجتماع باعتبارها شبكة هياكل وإجراءات وقيم مشتركة في نظام اجتماعي يستمر مُدّة من الزمن ويُعنى بوظيفة اجتماعية او بمجموعة وظائف⁽¹⁾، أو هي "مجموعة الأحكام والقوانين الثابتة التي تُحدّد السلوك والعلاقات الاجتماعية"، وهو التعريف الذي تبناه عالم الاجتماع (هربرت سبنسر H. Spencer) مؤكداً أنّ المؤسسة تُشبه العضو او الجهاز الذي يُنجز وظائف مُهمّة في الكائن (المجتمع)⁽²⁾، ويؤكد عالم الاجتماع (موس) أنّ علم الاجتماع بحد ذاته هو علم دراسة المؤسسات⁽³⁾.

وقريباً من ذلك، تُعرّف المؤسسة في علم الاجتماع السياسي بأنها ذلك النسق المنتظم من الأفكار والمعتقدات والأعراف، والذي يتسم بالصفة التركيبية المُصطنعة التي تجعله يختلف عن نُظم الطبيعة⁽⁴⁾.

أمّا في العلوم الاقتصادية، فالمؤسسة هي بنية مُنظمة تستند إلى مقومات مادية وتنظيمية وقيمية تُمكنها من أداء وظائفها وتحقيق أهدافها، وتتضمن تلك البنية: مقرات الإدارة، التجهيزات، السلطة المُشرفة، الهيئة الفنية، اليد العاملة، الزبائن، فضلاً عن القيم والمعايير التي توطّر حقوق وواجبات الأطراف المتفاعلة ضمن لوائح عمل المؤسسة⁽⁵⁾.

وبالتالي، فإنّ أي مؤسسة، سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم عسكرية، ... الخ، لا تخرج عن إطار أربعة عناصر رئيسية:

1. مادي او ملموس (بنية صلبة او مرئية) كالمقرات والأبنية والهياكل.

2. ثقافي او قيمي (بنية مُتوارية او خفية) كالأفكار والتصورات ولأيديولوجيات.

(1) جيفري روبرتس، ألستر إدواردز، المُعجم الحديث للتحليل السياسي، ت: سمير عبدالرحيم الجلي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص216.

(2) دينكن ميشيل، مُعجم علم الاجتماع، ت: إحسان محمد الحسن، دار الرشيد، بغداد، 1980، ص178.

(3) عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج6، مرجع سابق، ص447.

(4) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1973، ص98-99.

(5) سعيد أوكيل، وظائف وأنشطة المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص10.

3. تقني او تكنولوجياي (بنية معرفية).

4. بشري او إنساني.

مفهوم المؤسسة العسكرية:

بصرف النظر عن غزارة التعاريف المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، فإنها لا تكاد تبتعد عن مفهوم محوري، قوامه النظر إلى هذه المؤسسة باعتبارها مجموعة الأفراد المكونين عسكرياً والمعروفين عموماً باسم الجنود، يمتازون بخضوعهم لبنية هرمية ومرجعيات واضحة، تقوم على التراثية، وعادةً ما تُسند لها مسؤولية الدفاع وحفظ الأمن في الداخل والخارج، وحماية مصالح البلد الحيوية.

والى ذلك ذهب (الكياي) في موسوعته عندما عرّف المؤسسة العسكرية بوصفها "تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناساً مسلّحين، تُنشئه الدولة، وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين: ضد المعتدين عليها، ونقل الحرب خارج حدودها، وتكلفه استثنائياً بحفظ النظام في الداخل"⁽¹⁾.

كما عرّفت بأنها "جزء من الدولة، وليست جهازاً او أداة يأتمر بأمر السلطة، فهي (مؤسسة للأمة) وليست ملكاً للنخبة الحاكمة، فهي نصابٌ مُستقل في الكيان السياسي، ومُحايد في علاقات السياسة والسلطة والمجتمع"⁽²⁾.

ومما يؤخذ على هذه التعاريف، إفراطها في الاهتمام بالبنية البشرية (جنود، ضباط، قادة، مراتب، أعداء، ... الخ) وإيلائها قدراً أقل من العناية ببقية الهياكل المكونة للمؤسسة العسكرية، كالبنى المادية (أجهزة، معدّات، مقرّات، ثكنات) والتقنية (تكنولوجيا، علوم، معارف عسكرية) والقيمية (عقيدة، مذهب، استراتيجيا، تكتيك، ... الخ)، ففي النهاية، لا يُنتج العنصر البشري لوحده

(1) عبدالوهاب الكياي، موسوعة السياسة، ج2، مرجع سابق، ص ص129-130.

(2) احمد ولد داده وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص16.

مؤسسة تمتلك قدرة الثبات والانتاج مهما توافرت الإدارة وتراكم التصميم، نظراً لكون المؤسسة تفاعلاً بين عدة عناصر، بشرية ومادية ومعرفية وفنية.

المطلب الثالث: مفهوم مجتمعات ما بعد النزاع:

قد يبدو من العسير تحديد مفهوم مُتقلّب كمجتمع ما بعد النزاع، ففي الوقت الذي تبدو فيه نهايات الحروب الناشئة بين الدول أشدّ استجابة لمعايير واضحة، كوقف إطلاق النار وتجميد الأعمال العدائية والانخراط في مستويات من العلاقات التفاوضية، ومن ثمّ التوصل -ربّما- لمُعاهدة سلام مُحتملة تُنتهي الصراع، فإنّ الحروب والنزاعات الداخلية والمحلية والأهلية تميل إلى أن تكون أكثر غموضاً، ففي ذلك النمط من الصراعات، لا تنتهي الأنشطة العدوانية فجأة، والسلام المؤقت يكون عادةً سلاماً (مُتّقاً عليه)، لكنّ الأعمال الحربية قد تستمر بمستويات مُنخفضة او مُتقطّعة⁽¹⁾، وتعود تلك الهشاشة لعوامل عدّة، منها أنّ طرفاً (او أطرافاً) فاعلة في الصراع قد جرى استبعادها، او تُبدي تحفظاتها من ترتيبات ما بعد النزاع، او أهملت ببساطة⁽²⁾.

فمرحلة ما بعد النزاع هي حالة من النزاع انتهت فيها الحرب المفتوحة، لكنّ عوامل الصراع والتوتر تبقى كامنة لسنوات وربّما لعقود، بحيث يُمكن أن ينتكس الهدوء الشكلي بشكلٍ مُفاجئٍ إلى عنفٍ واسع النطاق، الأمر الذي يتطلّب بناء مؤسسات مُستدامة قادرة على ضمان الأمن على المدى الطويل⁽³⁾.

وعادةً ما يقود الحديث عن مجتمعات ما بعد النزاع إلى التطرق لموضوعة السلام الايجابي، التي لا يعني فيه السلام مجرد (زوال حالة الحرب)، بل يأخذ بعين الاعتبار المنجزات الإيجابية المُترشحة عن زوال النزاع، فالسلام الإيجابي هو غياب العنف غير المُباشر وبالشكل الذي مكنّ

(1) Graham Brown, Et al., "A Typology of Post-Conflict Environments", Centre for Research on Peace and Development (CRPD), (Belgium, University of Leuven, 2011), P4.

(2) Maria-Soleil & Nina Wilen, INFOCORE, Post-Conflict, (Brussel, University of Brussel, 2015), PP2-3.

(3) Junne, G. & Verokren, W. (Ed), "Post-conflict development: meeting new challenges", (Colorado, Boulder, 2005), P76.

الأفراد من التكامل (integration) وصولاً إلى الانسجام (harmony)⁽¹⁾، بينما تقتصر آثار

السلام السلبي على الحالات التي تتوقف فيها حالة الحرب فحسب، فهو تجميدٌ هش لحربٍ قائمة مؤجلة⁽²⁾، أو هو علاقة اتصال حذر وتعاون محدود مشوب بالبرودة، تنظر فيه الأطراف إلى بعضها نظرة عداة وتوجُّس، ولا تُستبعد في أجواءه المتوترة احتمالات اندلاع العنف في أي لحظة⁽³⁾.

ولهذا السبب، فإنَّ جهود ما بعد النزاع ينبغي أن لا تنحصر في مسائل الفصل بين الأطراف المتحاربة، أو استعادة فاعلية المؤسسات التي سبقت النزاع، أو ترسيخ سيادة القانون، بل تأمين شكل من الانتقال يأخذ في اعتباره أقصى استيعاب ممكن للمظالم الاجتماعية التي تسببت في تفاقم الصراع وتدهوره، كالفقر، وغياب المساواة الاجتماعية، والفساد، وغيرها من الجذور البنيوية⁽⁴⁾، وتوسيع إمكانية تفادي الضرر المتوقع من العنف عن طرق الإيفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان، كالبقاء وتعزيز الرفاهية واحترام الهوية والحرية، وهي حاجات يقود غيابها أو تغييبها من قبل النظام الاجتماعي إلى قتل بطيء للأفراد ونمو اتجاهات عدمية تعول على التصادم في سبيل إشباع حاجاتها المقهورة⁽⁵⁾.

كانت عملية إصلاح وترميم مؤسسات المجتمع السلفادوري الباردة المبكرة لولادة مُصطلح (بلدان ما بعد النزاع، وفي العام (1992) حاول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (بترس غالي)

(1) جوهان كالتونج، نظريات السلام: نهج مركب للتفكير بالسلام، المعهد الدولي لبحوث السلام، أوسلو، 1967، ص12.

(2) عبدالحق القاسم عبد المؤمن وآخرون، دعائم السلام الاجتماعي في الأسرة المسلمة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد(14)، جامعة ورقلة، الجزائر، كانون الثاني، 2016، ص236.

(3) برنامج التأهيل المهني، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، معهد السلام الأمريكي، ص ص8-9، متاحة على الموقع: www.usip.org/training/online

(4) Naomi Cahn, Et al., "Returning Home :Women In Post-Conflict Societies", (Baltimore, University of Baltimore School of Law Feminist Legal Theory Conference, 2010), P345.

(5) سهير عادل العطار، المدخل الاجتماعي لدراسة الازمات، بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 2005، ص194.

إعطاء مقارنة لهذا المفهوم، من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى منع تكرار اندلاع الصراعات، في مقابل (الدبلوماسية الوقائية) التي اهتمت بتجنب حدوث أزمة في المقام الأول⁽¹⁾.

المبحث الثاني: بناء الجيش الوطني في جمهورية البوسنة والهرسك الفيدرالية:

المطلب الأول: المسار السلمي لحل الأزمة البوسنية:

دارت وقائع الحرب البوسنية بين الجيوش الرسمية لكل من جمهورية البوسنة وكرواتيا وصربيا، مدعومةً بألوية من المتطوعين المُتحمسين، المحليين والأجانب، وشهدت سنوات الحرب صُدوعاً أثنية وعرقية ودينية عميقة بين المجتمعات التي كانت تتعايش سلمياً فيما كان يُعرف بيوغسلافيا السابقة، وعلى وجه الخصوص التصدع الدموي للفُسيفساء المُلوّنة داخل جمهورية البوسنة والهرسك⁽²⁾.

لم يكن الطريق إلى السلام في البوسنة مُعبداً أو واضح المعالم، بل تعرّج كثيراً عبر مُنعطفات عديدة ابتدأت باتفاق ثنائي لوقف إطلاق النار بين الكروات والبوسنيين برعاية أمريكية عُرف بـ(ميثاق واشنطن) الموقع في آذار من عام (1994) في إطار عرض أمريكي بتيسير دخول المُساعدات لكرواتيا^(*) ودعم مطالبها المُتعلّقة برغبتها في الانضمام للمؤسسات الأوروبية لقاء موافقة (زغرب) على الدخول في تفاهات مع جمهورية البوسنة⁽³⁾، وهو الاتفاق الذي تمخّض عنه ولادة دولة (البوسنة والهرسك) الاتحادية، ونشوء حلف عسكري بين جيشي الدولتين بغية التصدي لقوات صرب البوسنة المدعومة من صربيا والمحور الأوروبي الأرثوذكس-سلافي.

(1) Graciana del Castillo & Ralph Bunche, "Economic Reconstruction and Reforms in Post-Conflict Countries", Centre for Research on Peace and Development (CRPD), (Belgium, University of Leuven, 2015), P8.

(2) للمزيد حول الجذور التاريخية للصراع البلقاني الأثنو-ديني، يُنظر:

Robert. J. Donia & John V. A. Fine, Bosnia & Herzegovina, (Hurst & Company, London, 1994).

(*) أثبتت الوقائع أنّ (الجزرة) الأمريكية كانت فعالة في استمالة الكروات للمسار السلمي، بعد أن شرعوا فعلياً في الانضمام للعنوان الصربي ضد أراضي المسلمين البوسنيين (الباحث).

(3) فريد موهيتش، اتفاق دايتون للسلام، ماذا تحقّق؟ وما المُنتظر؟ ت: كريم الماجري، سلسلة قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين

الثاني، 2015، ص9.

استمرت الوحدات الكرواتية شبه العسكرية وقطعات الجيش البوسني في الوجود ككيانات منفصلة، لكنهما شرعتا في التخطيط لعمليات عسكرية مشتركة ضد الانفصاليين من صرب البوسنة، وبحلول صيف العام (1995)، نجح الحلف الكرواتي-البوسني في استرجاع معظم الأراضي التي كان صرب البوسنة قد سيطروا عليها منذ عام (1992)، وهو ما أوصل قادة صرب البوسنة إلى قناعة مفادها أن مجريات الحرب لم تعد في صالح مشروعهم القومي، فأعلنوا استعدادهم للانخراط غير المشروط في مفاوضات السلام⁽¹⁾.

وقد برهن النزاع البوسني أن الأطراف المتحاربة لم تكن جادة في الصلح، بل كان الأمر منوطاً على نحو حاسم بالدور الأمريكي في إجبار الخصوم على الذهاب لمؤتمر السلام في (دايتون)، فلم تكتفِ واشنطن بإبداء التزامها الصريح بحل الأزمة البوسنية، بل استمرت منخرطة في لعب دور مركزي للتوصل إلى السلام وإنهاء الحرب هناك⁽²⁾، كما لا يمكن تجاهل النقل الذي ثمّله الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي بوصفه القوة الضاربة التي انتزعت تفويضاً دولياً للقيام بمهام حفظ الأمن في البوسنة خلال المرحلة شديدة التقلب بين وقف إطلاق النار والاستتباب النهائي للسلام.

اتفاقية (دايتون) للسلام في البوسنة (1995):

بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من الحرب المريرة التي شهدت فظائع وانتهاكات جسيمة، وقعت وثيقة السلام البوسني في قاعدة (رايت بيترسون) المجاورة لمدينة (دايتون) الأمريكية بين قادة الدول الثلاث الرئيسة المسلحة عن يوغسلافيا السابقة (صربيا، كرواتيا، البوسنة)، وتعهد موقعوها بصيانة سيادة جمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها السياسي، وسلامة وحدة أراضيها⁽³⁾،

(1) Roland Paris, *At War's End: Building Peace after Civil Conflict* (New York, Cambridge University Press, 2004), P98.

(2) Richard Holbrooke, *To End a War*, (New York, Random House, 1998), P241.

(3) Susan L. Woodward, "Bosnia and Herzegovina: How Not to End a Civil War", in Barbara F. Walter and Jack Snyder, eds., *Civil Wars, Insecurity, and Intervention* (New York, Columbia University Press, 1999), P87.

وقد تضمنت وثيقة (دايتون) للسلام (11) ملحقاً تناولت مسؤوليات الأطراف البوسنية والوكالات الدولية المكلفة بالسهر على مراقبة الاتفاق⁽¹⁾.

وبموجب الاتفاقية، جرى تقسيم السلطة والصلاحيات الاتحادية بين حكومة اتحاد جمهورية البوسنة والهرسك (BiH) من جانب، وحكومتَي كُلِّ من الاتحاد الكرواتي-البوسني، وجمهورية صرب البوسنة من جانب آخر⁽²⁾، كما قضت المعاهدة بإنشاء قوة تنفيذ عسكرية متعددة الجنسيات (IFOR) قوامها وحدات من جيوش حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومن خارج الحلف، تُنشط بها واجبات مراقبة تنفيذ المعاهدة⁽³⁾، ونصّ الاتفاق على التزام الأطراف الموقعة بإيقاف الأعمال العدائية كافة، وسحب جميع الوحدات الأجنبية (المتطوعين) من أراضي البوسنة خلال (30) يوماً⁽⁴⁾، وعلاوةً على كُلِّ ذلك، تضمنت المعاهدة قواعد إعادة انتشار القوات البوسنية والكرواتية والصربية ووحدات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات (IFOR)، وآليات تأسيس هيئة القوات المشتركة⁽⁵⁾ وشروط تبادل الأسرى⁽⁶⁾، وسبل صيانة الاستقرار والأمن الإقليمي وتعزيز الثقة المتبادلة.

لم تُنصج المعاهدة مناخاً يصبُّ في مصلحة البوسنيين المسلمين، ففي الوقت الذي تعاضم فيه ارتباط كروات وصرب البوسنة بـ(وطن أم) يقع خارج حدود الفيدرالية الجديدة، ومستعد لدعمهم عند الضرورة، بل ولمنحهم الجنسية حتى، لم يحظَ نُظرائهم من مسلمي البوسنة بهذا القدر من الارتياح للمستقبل، وبالتالي، كانوا المجموعة الأكثر نزوعاً لإعادة التسلُّح واستثمار مرحلة السلام للاستعداد للحرب⁽⁷⁾، ورغبةً في تطمين الجانب البوسني وتصحيح الميزان العسكري مع جمهوريتي كرواتيا

(1) See: <http://hrlibrary.umn.edu/icty/dayton/daytonsum.html>, accessed 3 November 2017.

(2) General Assembly, Security Council, General framework agreement for peace in Bosnia and Herzegovina, Doc. No. A/50/790, S/1995/999, in 30 November 1995, P45.

(3) Ibid., annex(1-A), P7.

(4) Ibid., P10.

(5) Ibid., P15.

(6) Ibid., P22.

(7) Susan L. Woodward, Op. Cit., P103.

وصربيا المجاورتين، أدرج المُفاوضون الأمريكيون برنامجاً دفاعياً خاصاً لتدريب وتسليح جيش الفيدرالية البوسنية-الكرواتية، مع تطمينهم الأطراف كافة بخلو البرنامج من أي نوايا عدوانية⁽¹⁾.

وبجانب ذلك، لَعَمَت اتفاقية (دايتون) مُستقبل البلقان للأسباب التالية⁽²⁾:

1. قضت المُعاهدة بالإبقاء على جيشين عدوين في بلد واحد (الفيدرالي والصربي)،

فضلاً عن الثقة المُتدنية بين مُكوّنات الجيش الأول (الكروات-البوسنيين).

2. سمحت المُعاهدة لصرب البوسنة بالاحتفاظ بتسمية (جمهورية صربسكا Republika

Srpska)، فعلى الرغم من دلالتها الرمزية، إلا أنّ ثمة مخاوف من اعتبار الصرب

البوسنيين لها تشجيعاً لهم في المُستقبل على استئناف مشروع الاستقلال.

3. السقوف الزمنية الاعتباطية لانتشار قوّة التنفيذ الدولية المُتعدّدة الجنسيات (IFOR)

والتي لم تتجاوز عاماً واحداً، كان من المُمكن أن تترك انطباعاً خاطئاً لدى الصرب

بأنهم قادرون -خلال فترة وجيزة- على تخطّي التزاماتهم.

وحتى برنامج (التدريب والتجهيز) الأمريكي المحدود والمُصمّم أساساً لتعديل كفة التوازن

العسكري بين أطراف الصراع، لم ينجح هو الآخر من اتهامات ومثالب، إذ شعر صرب البوسنة

بانكشافهم عسكرياً أمام خصومهم المسلمين، فمالوا تدريجياً لتبني خطاب الجناح المُتعصّب في

النّيار القومي الصربي، بينما شجعت المظلة العسكرية الأمريكية على ارتفاع أصوات موازية في

المُعسكر البوسني المُسلم تُنادي بتطهير البوسنة من صربها المُحتلين⁽³⁾.

(1) Christopher J. Lamb, et al., The Bosnian Train and Equip Program: A Lesson in Interagency Integration of Hard and Soft Power, Institute for National Strategic Studies, Strategic Perspectives, No. 15, March 2014, PP11, 17.

(2) Susan L. Woodward, Op. Cit., P104.

(3) Christopher J. Lamb, et al., Op. Cit., P68.

المطلب الثاني: طريق النجاح الصعب في ترميم المؤسسة العسكرية البوسنية:

بمجرد استلامها لمهامها في أواخر عام (2005)، شرعت قوات التنفيذ المفضضة دولياً (IFOR) بالإشراف على عملية تسريح المقاتلين من صرب وكروات البوسنة وتأمين نقل الأسلحة إلى نقاط التخزين وإعادة نشر القوات على جانبي خطوط الحدود الفاصلة بين الكيانين (الفيدرالي-الصربي)، إذ جرى تسريح زهاء (300) ألف من بين أكثر من (420) ألف جندي كانت تعج بهم البوسنة في نهاية الحرب⁽¹⁾، ولم تخل هذه الخطوة من منغصات، فقد حاول صرب البوسنة إيهام قوات التنفيذ الدولية بأن عناصرهم المسلحة يتبعون لقوى الأمن الداخلي وليس الميليشيات المتطرفة عبر إلباسهم قيافة تعود لوحدة الشرطة، وهو إجراء محظور بموجب الملحق العسكري من اتفاقية (دايتون)، لكن على الرغم من ذلك، فإن هدف التسريح لم يلبث أن أنجز في نهاية المطاف على شكل مراحل متوالية⁽²⁾.

كما شمل التقليل كذلك وحدات حفظ السلام الأجنبية المتعاقبة على تنفيذ بُود اتفاق (دايتون) للسلام، والتي تناوبت على الثراب البوسني للفترة من (1995-2005)، بدءاً بقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات (IFOR)، مروراً بقوة توطيد الاستقرار (SFOR) وانتهاءً بقوات الاتحاد الأوروبي (EFOR)، إذ تقلص عدده تلك القوات من (60) ألف جندي عام (1995) إلى (12) ألف عام (2003)، ثم إلى أقل من ألفي جندي عام (2010)⁽³⁾.

مرّت السنوات الثمان التالية لتوقيع معاهدة (دايتون) للسلام دون أن إحراز أي تقدّم بشأن تأسيس جيش موحد لجمهورية البوسنة، لكن تلك الفترة القليلة لم تخل من إنجازات على الصعيد الأمني⁽⁴⁾، ففي العام (1996) أنشأ الاتحاد البوسني قيادة عسكرية ووزارة دفاع موحدة للانتفاع

(1) Graeme P. Herd and Tom Tracy, "Democratic Civil-Military Relations in Bosnia and Herzegovina", *Armed Forces & Society*, 32, (Texas University Press, July 2006), P558.

(2) Sultan Barakat & Steven A. Zyck, "State Building and Post-Conflict Demilitarization, Military Downsizing in Bosnia and Herzegovina", *Contemporary Security Policy*, 30, (Maastricht University Press, December 2009), PP548,572.

(3) Phillips, R. Cody, *Bosnia-Herzegovina: The U.S. Army's Role in Peace Enforcement Operations* (United States Army, Center of Military History, 1995-2004), PP70, 97.

(4) Florence Gaub, *Military Integration after Civil Wars* (London: Routledge, 2010), PP94,101.

بمزايا برنامج (التدريب والتجهيز) الممول من الولايات المتحدة، كما نفذت منظمة الهجرة الدوليّة مشروعاً يهدف إلى تقديم العون لآلاف الجنود السابقين لتيسير اندماجهم في الحياة المدنيّة، ومن جانبه، نظّم حلف شمال الأطلسي سلسلة من الورش والحلقات الدراسيّة واللقاءات تهدف إلى إنجاز المُصالحة بين ضبّاط قاتلوا بعضهم خلال الحرب⁽¹⁾.

وطوال تلك الفترة، لم تنتفِ حاجة الجيوش الثلاثة للمعونات الخارجيّة، بيد أنّ المنعطف الحاسم في إعادة بناء الجيش البوسني كانت عام (2002) باستقالة العضو الصربي في ترويك الرئاسة الاتحاديّة البوسنيّة، والمعارض لأيّ مُقترح يتعلّق بإعادة تنظيم الجيش البوسني على مستوى وطني، فكانت إزاحة هذه العقبة بمثابة فرصة عظيمة للمجتمع الدولي والنُخب الوطنيّة في تحقيق إصلاح موضوعي للمؤسسة العسكريّة البوسنيّة، وبدءً من تلك النقطة، أعلن الشُركاء السياسيّون البوسنيّون تعهدهم باستكمال السيطرة المدنيّة على الجيش الوطني والسعي لتحقيق شروط انضمام البوسنة لحلف الأطلسي وتفعيل دور الرئاسة في مجالات الأمن القومي، وتعزيز الرقابة البرلمانيّة على القوّات المُسلّحة، وهي خُطوات قادت إلى إنشاء جيشٍ موحدٍ في البوسنة والهرسك عام (2005)⁽²⁾.

كانت إعادة بناء الجيش البوسني ثمرةً لمُفاوضات شاقّة بين المُكوّنات الثلاثة، فلخشيتهم من تكرار العدوان الصربي، ساند المسلمون فكرة فرض التجنيد الإلزامي التي رفضها الصرب القلقين من تصاعد القوّة العسكريّة لمُسلمي البوسنة، بينما دعم الكروات جيشاً وطنياً مُتساوياً يكون لهم فيه دور في صنع القرار.

أُسندت مهمّة الشروع بالإصلاحات في إطارها القانوني إلى (11) مجموعة عمل وأكثر من (120) خبير، ولم يلبث برلمان البوسنة الفيدرالي أن أجاز عام (2003) المرحلة الأولى من قانون

(1) Seroka, Jim, "Issues with regional reintegration of the Western Balkans", (Journal of Balkan and Near Eastern Studies), Vol. 10, No. 1, 2008, PP15, 29.

(2) See: Defense Reform Commission, The Path to Partnership for Peace (Sarajevo: Defense Reform Commission of Bosnia and Herzegovina, September 2003), available at:

https://www.jfcnaples.nato.int/systems/file_download.ashx?pg=1441&ver=1, accessed at 25 December 2017.

الإصلاح الذي نصَّ ابتداءً على استمرار وجود جيشين (فيدرالي وصربي) بأمر وزارة الدفاع الفيدرالية، وفي العام (2004) أنشأت وزارة الدفاع البوسنية على مستوى الدولة، تبع ذلك إلغاء أي شكل من التمثيل الدفاعي الوزاري على مستوى الوحدات الفيدرالية، وهي خطوة هامة مهد لها دمج الجيشان (الفيدرالي-الصربي) عام (2005)⁽¹⁾، وخلال الفترة ذاتها، أُحيل إلى التقاعد جميع الضباط الذين خدموا خلال مرحلة الحرب الأهلية ممن لم يجتازوا معايير قوة تثبيت الاستقرار (SFOR)⁽²⁾، وتعمل وزارة الدفاع البوسنية كمؤسسة بيروقراطية مدنية تتشكل من خليط من الموظفين المدنيين (320 فرد) والضباط المهنيين (60 فرداً)، والقيادة المدنية للدفاع تتألف من الوزير ونائبيه الذين يُشكلون ترويكاً المجموعات العرقية الرئيسية في البلاد⁽³⁾، لكن هذا لم يمنع من استمرار ظاهرة المحاصصة العرقية في المؤسسة العسكرية، فهناك هيئة قيادة ثلاثية للقوات المسلحة البوسنية تقع على عاتقها مسؤولية تعيين كبار الضباط واتخاذ قرارات نشر الوحدات العسكرية، شريطة استحصال موافقة البرلمان الذي يمتلك الحق في إسقاط تلك القرارات عبر رفض المصادقة عليها خلال (60) يوماً من صدورها، كما تخضع مؤسسة الدفاع لرقابة السلطة التشريعية (عدا جهاز المخابرات)⁽⁴⁾.

ويبقى الجيش الفيدرالي البوسني أحد أكبر المؤسسات المتعددة الأعراق في هذا البلد، ولا سيما بعد تحوله إلى قوة احترافية قائمة على التجنيد الطوعي بعد إلغاء الخدمة الإلزامية عام (2005)، ويتلقى ضباطه تدريبهم في معاهد عسكرية خارجية عريقة، وتدرجياً، تتلاشى التكتلات الأثنية داخل هذا الجيش على الرغم من الالتزام الصارم بنسب المكونات المنخرطة فيه، أمّا من ناحية التمويل، فقد خصّصت الحكومة الفيدرالية عام (2012) نسبة (1.35%) من الناتج المحلي

(1) Defense white paper of Bosnia and Herzegovina, June 2005, available at: <https://goo.gl/YKzQom>, accessed at 27 December 2017.

(2) Bedrudin Brljavac, "Building a Common State Army Forces in Post-War Bosnia and Herzegovina: Assessing its Peace-Building Perspective", (Romanian journal of European affairs), Vol.12, No.1, March, 2012, P31.

(3) Defense white paper of Bosnia and Herzegovina, Op. Cit.

(4) Mark Chadwick, defense reform in Bosnia and Herzegovina: a case study into the role of ethnicity within the armed forces of Bosnia and Herzegovina, unpublished thesis Master of Arts, (Victoria University of Wellington, New Zealand, 2012), PP142-143.

الاجمالي كميزانية للدفاع (أي بحدود 245 مليون دولار)، وهي نسبة مُتدنية لا تكاد تقي بالتزاماته المرهبة، وبالتالي فإنَّ هناك حاجة واضحة لضمِّ هذا الجيش إلى حلف الناتو من أجل تحقيق الفوائد الأمنية طويلة الأجل في هذا الجزء المضطرب من أوروبا⁽¹⁾.

المبحث الثالث: الحرب الأهلية اللبنانية وإعادة بناء الجيش الوطني:

المطلب الأوّل: الطريق إلى السلام في لبنان:

خلافًا للمألوف من الصراعات الأهلية التي عادةً ما تميل أطرافها لتصفية خلافاتها في الأرياف والضواحي، فقد تمركزت الجولات الرئيسة للحرب الأهلية اللبنانية داخل المُدن والمناطق الحضرية الكبرى، وخاضتها مجموعاتٌ مُتمايزة بشكلٍ حادٍ وفقاً لانحداراتها الدينية والطائفية والعرقية والسياسية وحتى المناطقية.

لم تكن نهاية الحرب الأهلية اللبنانية الطويلة ثمرة الجهود السلمية للفواعل الخارجيين بالمقام الأوّل، على الرغم من المساعي التي بذلتها الجامعة العربية والولايات المتحدة، بل نتاجاً لعملية مُضنية من تبلور القناعات التدريجية لدى أطراف النزاع المحليين باستحالة التوصل إلى أفقٍ منظور للسلام دون تنازلاتٍ ملموسة، وإلا فإنَّ البديل سيكون حتماً انحدار البلد نحو المزيد من الفوضى، فبانتهاء ولاية الرئيس الأسبق (أمين الجميل) عام (1988)، تسلّمت مقاليد الحكم في لبنان حكومة انتقالية لحين انتخاب رئيس جديد⁽²⁾، تألّفت الكابينة الوزارية المؤقتة التي ترأسها العماد (ميشيل عون) من ستّة أعضاء، بواقع ثلاثة مُسلمين ومثّلهم من المسيحيين، في محاكاةٍ نسبيةً للتنوع اللبناني الأثنو-ديني.

كان غالبية المُسلمين في لبنان، فضلاً عن سوريا -الجار الأشدُّ تأثيراً في السياسة اللبنانية- غير راضين عن تعيين العميد (عون)، وفضّلوا بدلاً عن ذلك دعم رئيس الوزراء المناوئ (سليم

(1) Zoltan Barany, "NATO's Post-Cold War Metamorphosis", *International Studies Review*, 8, (2006), PP165,178.

(2) Oren Barak, *The Lebanese Army: A National Institution in a Divided Society*, (Albany, NY: SUNY Press, 2009), PP153-159

الخص)، وعلى هذا النحو، نشأ وضع لا سابقة له وفي غاية الغرابة والشذوذ، تمثل في الانقسام السياسي بين سلطتين مركزيتين تعملان بشكل مستقل على مد نفوذهما دون أن تحظى أحدهما باعتراف الأخرى، وتتباريان في استمالة ولاء وحدات عسكرية تشتبك من حين لآخر بحسب تقلبات المناخ السياسي والطائفي في لبنان، وفي نهاية المطاف، أسهمت الظروف غير المستقرة في تشجيع الأطراف كافة على التوصل إلى تسوية سياسية تُخرج البلد من دوامات الاقتتال والعنف والكراهية.

اتفاقية الطائف (1989):

في تشرين الأول من عام (1989)، اجتمع في مدينة الطائف السعودية عددٌ من أقطاب السياسة اللبنانية وقادة الطوائف المتناحرة للتشاور ملياً حول ميثاق للصالح الوطني، كان الهدف من وراء ذلك الاجتماع هو التوصل إلى مخرجٍ من الحرب الأهلية الطويلة في لبنان، وما تفرّع عنها من مشاكل تتعلق بالتمثيل السياسي للمكونات الدينية والطائفية، ولإعادة بسط سلطة الدولة على الجنوب الخارج لتوه من ريقه الاحتلال الإسرائيلي، لكنّ أهمّ بُنود الاتفاق كان التشديد على أهمية تفكيك جميع الميليشيات الطائفية التي سّعت الحرب وأطالت في أمد المعاناة اللبنانية.

وكما هو الحال في البوسنة، قادت ضرورات التوازن الفئوي الحرج في لبنان -ومنذ الاستقلال عام (1943)- إلى ظاهرة إسناد مهام ووظائف سياسية لممثلي الجماعات الأثنية-دينية، وهو ما تركز عملياً في اتفاق الطائف، إذ جرى التوافق على نقل السلطات التنفيذية من رئيس الجمهورية (المسيحي الماروني) إلى مجلس الوزراء ممثلاً برئيس الحكومة (مسلم سني)، في مقابل احتفاظ الموارنة بمنصب القائد العام للقوات المسلحة، بينما احتفظ الشيعة برئاسة البرلمان طوال ولايته التشريعية التي مدّدت لأربع سنوات، وبالتالي، فإنّ هذه التدابير كانت قد قوّضت فعلياً ذلك التحالف السياسي التقليدي السني-الماروني، تلبيةً لرغبة قوى المعارضة في كبح جماح السلطة الرئاسية عبر خلق ترويكاً متعدّدة الطوائف⁽¹⁾.

(1) Oren Barak, Op.Cit., P162.

كانت مقرّرات مؤتمر الطائف قاطعةً بخصوص تأكيد الهوية العربية للبنان، ووحدة أراضيه، ومكافحة الطائفية السياسية تدريجياً، واحترام نظامه الديمقراطي النيابي الجديد القائم على مبادئ الفصل والتوازن والتعاون بين فروع السلطة الثلاثة، ودعم نموذج الاقتصاد الرأسمالي⁽¹⁾.

عجز المؤتمر عن حل مسألتين هامتين، واكتفى بترحيلهما للنقاش المستقبلي، وهما⁽²⁾:

1. الصراع القائم بين إسرائيل وكلّ من سوريا ولبنان، ومعضلة التواجد العسكري السوري على الأراضي اللبنانية، وهو تواجدٌ أسبغت عليه الاتفاقية شرعية مؤقتة أمدها عامين، ثمّ نَبَتْ في تمديده لجنة مشتركة من كلا البلدين.

2. على الرغم من أنّ الاتفاق كان قد تضمّن إدخال (13) تعديلاً دستورياً، إلا أنّ تلك الإصلاحات السياسية الداخلية وسُبل تفعيلها بقيت يكتنفها الغموض، ولا سيما ما يتعلّق بالآليات التنفيذ، وسُقوفها الزمنية، ومعايير التحقّق من إلغاء الطائفية السياسية، والتوزيع النسبي للسلطة السياسية بين الجماعات الاجتماعية اللبنانية.

خُصوصية التجربة اللبنانية في إعادة بناء المؤسسة العسكرية الوطنية:

كان من بين أكثر الواجبات إلحاحاً بعد توقيع اتفاقية الطائف للسلام في لبنان هي البدء ببسط سلطة ونفوذ الدولة على كامل رقعة التراب الوطني اللبناني، جنباً إلى جنب مع تفكيك وتسريح ونزع سلاح الميليشيات المختلفة، وقد استعان الجيش اللبناني بالقوات السورية في تنفيذ تلك المهام

(1) Hassan Krayem, "The Lebanese Civil War and the Taif Agreement", in Paul Salem, ed., Conflict Resolution in the Arab World, Selected Essays, (Beirut: American University of Beirut Press, 1997), P422.

(2) Imad Harb, "Lebanon's Confessionalism: Problems and Prospects", Peace Brief, (Washington, DC: United States Institute of Peace, March 2006), available at:

<https://www.usip.org/publications/2006/03/lebanons-confessionalism-problems-and-prospects>, accessed 11 November 2017.

التي جرت بشكل تدريجي منذ عام (1990) وحتى استعادة آخر ميناء لبناني على البحر المتوسط عام (1994)⁽¹⁾.

تزامن الشروع بنزع سلاح الميليشيات وتفكيك بُنياتها العسكرية بإصدار قانونٍ للعفو العام سنة (1991)، والذي نصَّ على إيقاف جميع أشكال الملاحقة القانونية للأفراد المُتهمين بارتكاب جرائم خلال حقبة الحرب الأهلية⁽²⁾، ممَّا أثار حفيظة ذوي آلاف المواطنين الذين اختفوا خلال الحرب، لكنَّ تحوُّل غالبية الميليشيات المسلَّحة إلى مُنظَّماتٍ سياسيَّة تحظى بشرعيَّة دستوريَّة حال دون تمكُّن عوائل المُغيَّبين من مقاضاتهم أو جعلها عمليةً مُكلفة للغاية، وعلى هذا النحو، فإنَّ السياق التصالحي اللبناني يُثبت مرَّةً أُخرى أن ثمن الاستقرار قد يكون مُكلفاً بحيث قد يوفِّر بيئةً مُناسبة لترعرع وتشجيع ثقافة الإفلات من العقوبة عبر إسقاط آليات التقادُم القانوني لتبغات جرائم الخطف والقتل والتعذيب وغيرها من الانتهاكات⁽³⁾.

وخلافاً لجميع الأطراف التي جُرِّدت تماماً من قُدراتها العسكريَّة، سُمِحَ لميليشيا (حزب الله) أن تحتفظ بأدُرُعها المسلَّحة، لأسبابٍ منها احتضان أطرافٍ خارجيَّة فاعلة في الشأن اللبناني لهذا الحزب، كسوريا وإيران، سياسياً وعسكرياً، وعجز السُلطة الوطنيَّة منذ عام (1990) عن حلِّ هذه المُنظَّمة الضخمة العدد والمُتمرسَّة بحرب العصابات والمُستندة إلى عقيدة قتاليَّة دينيَّة مُتحمسة⁽⁴⁾، كما تلتقي النُخب اللبنانيَّة مع حزب الله في اعتبار إسرائيل عدواً رئيساً للبنان، بحيث بات التغاضي عن ترسانته العسكريَّة يندرج ضمن تعريف واسع للمصلحة الوطنيَّة.

ولأكثر من ثلاثين عاماً، احتفظت سوريا بما يتراوح ما بين (15-25) ألف جندي داخل لبنان بعد تدخلها العسكري عام (1976)، ولم يحُل اتفاق الطائف دون استمرار النفوذ السوري في المؤسسة

(1) Oren Barak, Op. Cit., PP180-181.

(2) Karen Abi-Ezzi, "Lebanon: Confessionalism, Institution Building, and the Challenges of Securing Peace", in Vanessa E. Shields and Nicholas D.J. Baldwin, eds., Beyond Settlement: Making Peace Last after Civil Conflict, (Teaneck, NJ: Fairleigh Dickinson University Press, 2008), PP163-164. (المزيد حول موضوع المُغيَّبين قسراً في لبنان، يُنظر: إرث لبنان من العنف السياسي (تقرير)، المركز الدولي للعدالة الانتقاليَّة،³ أيلول، 2013.

(4) Joseph A. Kéchichian, "A Strong Army for a Stable Lebanon", The Middle East Institute Policy Brief, 19, (September 2008), P5.

العسكرية اللبنانية، ولا سيما ما يتعلق بتعيين شخصيات قيادية موالية لدمشق تعمل على تكيف قطاع الدفاع اللبناني بما ينسجم مع المصلحة السورية⁽¹⁾، وبعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق (رفيق الحريري) عام (2005) بتفجيرٍ يحمل بصمات عملاءٍ سوريين، وما تلا ذلك من ضغوط شعبية ودولية، أضطر نظام الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى سحب القوات السورية وإنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان، وهذا يعني أنّ الدولة اللبنانية كانت قد احتاجت لأكثر من (15) عاماً بعد توقيع اتفاق الطائف لتستكمل بسط سيطرتها الفعلية على ذلك الجزء من البلاد الذي بقي طوال تلك الفترة تحت السيطرة السورية⁽²⁾.

وقدر تعلق الأمر بإحكام السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، فقد نُفذت بُنود اتفاقية الطائف بحدٍ أدنى من المُعَوَّقات⁽³⁾، فـرئيس الجمهورية اللبنانية هو القائد العام للقوات المسلحة، كما وسَّعت السلطات الدفاعية لمجلس الوزراء لتشمل وظائف تقع في صلب الواجبات الرئيسة للجيش اللبناني، كإعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم والتعبئة العامة والإشراف على أجهزة الاستخبارات كافة، والمُصادقة على ترقيات كبار الضباط، فضلاً عن مُساندة قوات الأمن الداخلي في صيانة النظام العام عند الضرورة.

كانت إعادة بناء الجيش وترميم مؤسسته العسكرية واحدةً من أهم محطات عملية استعادة هوية الدولة اللبنانية واستكمال سيادتها الوطنية بعد انتهاء الحرب الأهلية الطويلة، أمّا المفصل الحاسم والمصيري في تلك العملية فكانت النجاح في زج جميع المكونات الأثو-طائفية ضمن البنية الدفاعية الجديدة، والعمل على محو الهويات الفرعية داخل المؤسسة العسكرية لصالح الولاء الوطني الجامع، وقد تحقّق ذلك عبر آلياتٍ مُتوّعة، كإجراء حركات مُناقلة واسعة للضباط (إلى مُستوى قائد فصيلة) وإعادة تنسيبهم لوحادات مُختلفة⁽⁴⁾، ومنع إقامة صلات دائمة بين أفراد

(1) Oren Barak, Op. Cit., P179.

(2) Adam Nerguizian & Anthony H. Cordesman, The Lebanese Armed Forces: Challenges and Opportunities in Post-Syria Lebanon (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2009), PP21-22.

(3) Oren Barak, Op. Cit., P164.

(4) Ibid., P177.

القطعات العسكرية والمنطقة التي تنتشر فيها وحدتهم عبر تحريكها كل ستة أشهر، وفرض التجنيد الإلزامي لأول مرة في تاريخ لبنان بهدف زيادة فرص الاختلاط والتبادل الثقافي بين المكونات المختلفة، لكن برنامج التجنيد الإجباري لم يلبث أن أُغِي عام (2007) لافتراض الحكومة أن مؤسسة الجيش قد بلغت حدًا مقبولاً من الاندماج الوطني⁽¹⁾.

نجح الجيش اللبناني في الخروج من شرقة الهويات الطائفية وأثبت ولائه للدولة وحدها، مُتحوّلاً إلى واحدة من أكثر المؤسسات شعبيةً في البلد، وهو ما يُفسّر جزئياً فوز اثنين من قادته السابقين في الانتخابات الرئاسية (أميل لحود وميشال سليمان)⁽²⁾، لكن ذلك لا يمنع من التأكيد باستمرار معاناة الجيش اللبناني من مُعضلات بُنيوية وعقائدية مُتأصلة في بيئة البلد السياسية، كضعف القيادة المُتأتية من شدة الاستقطاب السياسي والطائفي والإقليمي وتصارع الولاءات، إذ أظهر الجيش اللبناني تردداً واضحاً في الكثير من المواقف لخشيته من إثارة الحساسيات الطائفية الكامنة في النسيج العميق للمجتمع، كما لا تزال مُعضلة التعايش الغامض بينه وبين تنظيم (حزب الله) تطرح العديد من التساؤلات حول دوره كحامٍ للوطن اللبناني⁽³⁾.

المبحث الرابع: تقييم التجربتين البوسنية واللبنانية في إعادة بناء الجيوش الوطنية بعد النزاعات الأهلية:

ينبغي التأكيد ابتداءً على انعدام التماثل في تجربتي إعادة بناء الجيوش وإصلاح المؤسسات العسكرية للنموذجين الخارجين من رماد الحرب الأهلية، ففي الحالة البوسنية، استغرقت هذه العملية شوطاً أطول وأكثر صعوبة، إذ تعيّن خلق جيش جديد من قوّاتٍ تتبع لثلاثة خصوم سابقين في أجواءٍ مُلبّدة بانعدام الثقة⁽⁴⁾، أمّا في لبنان، فقد جرى نقل مركز ثقل القرار العسكري على نحوٍ توافقي مع إعادة شاملة لرسم خارطة توزيع القوى السياسية، لكن هذا لا يمنع وجود سماتٍ مُشتركة

(1) The Military Balance, 2008 (London: International Institute for Strategic Studies, 2008), P251.

(2) Adam Nerguizian and Anthony H. Cordesman, Op. Cit., P10.

(3) International Religious Freedom Report, 2010, (U.S. Department of State), available at: www.state.gov/j/drl/rls/irf/2010/148830.htm, accessed 27 December 2017.

(4) Mark Chadwick, Op. Cit., P24.

بينهما، كتسريح المُقاتلين السابقين، وتدمير ترسانات الأسلحة الفائضة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات المدنية-العسكرية.

لم تخلُ اتفاقية (دايتون) للسلام من مواطن القُصور والضعف، مُتأثرةً بتعقُّد الصراع في البوسنة وتشابك مُعطياته ووفرة الفواعل الدوليين وحدّة الانقسامات الدينية والثقافية والبروز الجامح للهويات الفرعية، إذ زرعت مُعاهدة (دايتون) بذور عدم الاستقرار وقوّضت سلطة الدولة من خلال تعزيزها لنظام اللامركزية السياسية⁽¹⁾، كما أنّها جمّدت صراعاً دموياً ذو جذور وخلفيات دينية وعرقية وتاريخية وخلقت مصادر جديدة لغياب الأمن نتيجةً لمأسسة التقسيم الاثني الصارم في هذا البلد المُلتبس⁽²⁾.

ومهما اختلفت الرؤى والمقاربات، تبقى حقيقة الفوارق الضخمة قائمة بين الاتفاقيتين، فأنصار المنهج الواقعي يجزمون بجدارة الفاعلين الدوليين في تخطّي التحديات المرتبطة بإنهاء الحروب الأهلية (كتسريح العناصر المُقاتلة والتوصل لتسوية سلمية) عبر ما يتمتّع به أولئك الفاعلين من قدرة على توفير ضمانات أمنية موثوقة للأطراف الراغبة في السلم⁽³⁾، وقد اتّبِعَ هذا التكتيك في حالاتٍ عدّة ليست البوسنة آخرها، أمّا البُنيويون فقد أشاروا إلى أنّ الاعتراف الطوعي للمعايير والمُثل الليبرالية عادةً ما يعود -في بيئات مُعيّنة- بنتائج إيجابية في إخماد الحروب الأهلية كبديلٍ عن الضمانات الأمنية، فكُلّما أظهر طرفا النزاع استعداداً ولو محدوداً لتبني قدرٍ معقول من النظريات والممارسات الليبرالية، كُلمّا كان توصلُهما إلى السلام أسرع⁽⁴⁾، فخلال الفترة التي سبقت وزامنت مُباحثات الطائف، كانت النُخب السياسية اللبنانية حريصةً على إقناع بعضها بمنافع التوصل إلى ترتيبٍ سياسي أكثر عدلاً وإنصافاً، بدلاً من الاعتماد على الضمانات الأمنية الدولية التقليدية.

(1) Patrice McMahon & John Western, "The Death of Dayton", Foreign Affairs magazine, Issue 88, (September–October 2009), P70.

(2) فريد موهيتش، مرجع سابق، ص3.

(3) Barbara F. Walter, "The Critical Barrier to Civil War Settlement", International Organization, 51, (June 1997), PP335,364.

(4) Elisabeth Wood, Forging Democracy from Below: Insurgent Transitions in South Africa and El Salvador (New York: Cambridge University Press, 2000), PP27,110.

لكنّ السمة الأبرز تمثلت في صعود القوّات المسلّحة لكلٍ من البوسنة ولبنان كواحدةٍ من أكثر المؤسسات نجاحاً في تحقيق التكامل والاندماج في هذين البلدين، إذ تُعتبر إعادة بناء الجيش البوسني بعد الحرب الأهلية واحدةً من أكثر قصص النجاح سطوعاً خلال العقدين الماضيين، بينما تحوّل الجيش اللبناني إلى المؤسسة الوطنية الأولى في البلاد، ورمزٍ للوحدة والأمل بالمستقبل⁽¹⁾.

خاتمة

تُنشئ مضاعفات الحروب الأهلية وما يستتبعها من اتفاقيات سلام وصلاح ديناميكيّات فريدة تحكم عملية إعادة بناء وإصلاح المؤسسات العسكريّة لدول ما بعد النزاع، وهي ديناميكيّات تفرضها من جانب - طبيعة الدور الذي لعبته تلك المؤسسات قبل وأثناء الصراع، ومن جانب آخر، الرؤية التي تتبناها أطراف الصراع لمُستقبل تلك المؤسسات ونمط علاقتها بالمجتمع وعقيدتها السياسيّة، وقد تشابكت العوامل الدينيّة والطائفيّة والأثنيّة في المشهدين اللبناني والبوسني، وتعمّقت التداخلات الخارجيّة إلى أبعد حد، فكانت الحلول السياسيّة توفيقيةً تنقصر للاستقرار المُستقبلي، ودون أن يمنع ذلك من القول بأنّ جهود إعادة بناء الجيشين اللبناني والبوسني قد رافقها الكثير من التوفيق.

وكان من بين أهم ما حُصت إليه هذه الدراسة هو النتائج التالية:

1. اكتساب موضوعات نزع سلاح الأطراف المتحاربة وتسريح المُقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم وتدمير مخزونات الذخيرة والأسلحة الفائضة وحصر سلطة الإكراه والعنف بيد الدولة لأهميّة تساوي أهميّة بناء الديمقراطية وتأسيس مُجتمع العدالة والحُكم الرشيد بعد الحرب الأهلية، مع التذكير بانطوائها على مُعضلاتٍ جمّة بسبب إرث الصراع النفسي وتراجع الثقة بين أطرافه.

2. تشجيع السلطات الوطنيّة على النهوض بمسؤوليّاتها، والمُناقلة التدريجيّة السريعة للواجبات الأمنيّة من القوّات الدوليّة إلى المؤسسة العسكريّة الجديدة، سيسهم حتماً في تراجع اعتماد

(1) Mark Chadwick, Op. Cit., P25.

دول ما بعد النزاع على الفواعل الخارجيين ويُقل من أمد المرحلة الانتقالية، وهذه العملية تحكّمها ظروف النزاع السابق وطبيعة بُنود الاتفاق وحجم الميراث التخاصمي، إذ احتاجت القوّات الدوليّة المُرابطة في البوسنة -على سبيل المثال- إلى أكثر من (17) عاماً لتدعيم ركائز الحد الأدنى الاستقرار المقبول.

3. الدور الواضح للفاعلين الدوليين في تشجيع -وأحياناً إرغام- الأطراف المتحاربة على الرضوخ للمسار التفاوضي، عبر سياسات الإغراء والحرمان (العصا والجزرة)، فاتفاقيتي السلام (دايتون والطائف) كانت قد وقّعتا خارج الثراب الوطني لدولتي النزاع.

4. أهميّة الاحتكام إلى وثيقة سلام شاملة مضمونة ومُعلنة ومكتوبة، تنزع فتيل التوتّرات المُحتملة وتتطوي على حلولٍ مُستقبلية لما قد ينشأ من مشاكل ونزاعات غير مرئية آنياً (ولا سيما إشكالية العلاقة بين الجيش والمُجتمع)، دفعاً لأخطار التدخّلات الخارجية التي قد تعمل على تحريض أحد الأطراف للتصّصل من التزاماته بحجة تضرّر مصالحه.

العمل على تحقيق أقصى درجات التوازن بين الهويّات الفرعية والوطنية في دول ما بعد النزاع، واعتماد مبدأ الجدارة معياراً لتقلد الوظائف العامة، ومنها المناصب العسكرية، والتخلّص بشكل تدريجي من نظام الحُصص الأثنية-الطائفية-الدينية عبر تعزيز روح المواطنة والسمو بالمُشتركات المصيرية.